سيتم تطبيقها اعتباراً من يوليو المقبل بعد أن كانت مجاناً

البنوك تفرض 10 دنانير رسوماً سنوية على خدمة استقبال «S M S» بحركة الإيداع والسحب

أبلغت مصادر مصرفية «الأنباء» بأن بعض البنوك المحلية العاملة في الكويت ستفرض على عملائها توقيع رسوم نقدية على خدمة استقبال الرسائل القصيرة «S M S» الخاصة بالتواصل المباشر مع حساباتهم المصرفية وحركة الإيداع والسحب التي كانت ترسلها إلى الهواتف النقالة الخاصة بعملائها مجانا من دون أي مقابل، مبينة أن الرسوم ستصل إلى 10 دنانير سنويا وسيتم تطبيقها اعتبارا من يوليو المقبل، حيث سيتم خصم المبلغ المذكور من الحساب الجاري في البنك بداية كل شهر سواء كان خاصا بحساب الراتب او غير ذلك من الحسابات البنكية المختلفة.

وأفادت مصادر مصرفية لـ «الأنباء» بأن تلك الخطوة جاءت بعد ان احتلت خدمة الرسائل النصية القصيرة الصدارة في قطاع الخدمات المصرفية في الكويت خاصة بعد ان قام عدد من البنوك بتطويرها لتكون أكثر فاعلية وأمانا للعملاء، مبينة أن الخدمة تتيح للعملاء التواصل المباشر مع حساباتهم المصرفية وحركة الإيداع والسحب التي تتم على حساباتهم فور القيام بأي عملية مصرفية على الحساب سواء مباشرة أو عن طريق البطاقات الائتمانية أو الانترنت وذلك على مدار الساعة.

وأضافت ان الخدمة سيتم تزويدها بأحدث العروض والخدمات المقدمة من البنك لعملائه وستكون غير محدودة خاصة بعد توقيع الرسوم عليها، مشيرة إلى أن البنوك أخذت موافقة البنك المركزي على توقيع تلك التعريفة الجديدة. وفي ذات السياق، قال مصدر مصرفي ان تلك الخطوة ستنعكس بالإيجاب على أرباح البنوك المحلية للعام 2011 خاصة مع اتساع قاعدة العملاء منذ بداية العام مقارنة بالعام الماضي في ظل فتح القنوات التمويلية للقروض الاستهلاكية خاصة للمقيمين فضلا عن فتح حسابات الرواتب المتعلقة بالشركات الجديدة التي تم تأسيسها خلال الفترة الماضية، مبينا أن جميعها عوامل ستساعد على تحصيل إيرادات مرتفعة في قطاع البنوك مقارنة بالأعوام الماضية.

● محمود فاروق

وضع خريطة مفصلة للفرص الاستثمارية المحلية

بورسلي التقت اللجنة العليا للاستثمارات الأجنبية لمناقشة قانون المستثمر وفق المعايير الدولية

أكدت مصادر لـ «الأنباء» ان وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي بدأت الخطوات العملية لمشروع قانون المستثمر والذي من شأنه تقديم وجبة متكاملة من التسهيلات أمام المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء خاصة فيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية ومنح الامتيازات التي تشجع القطاع الخاص لإعادة استثماراته الخارجية مرة اخرى الى الكويت.

ولفتت المصادر الى ان وزيرة التجارة والصناعة عقدت اجتماعا امس مع اللجنة العليا للاستثمار الأجنبي والتي ناقشت مشروع القانون الجديد المتوقع تمريره في دور الانعقاد المقبل في مجلس الأمة.

د.أماني بورسلي

ولفتت المصادر الى ان القانون الجديد يهدف الى تحقيق المعايير الدولية من جهة والعمل على تشجيع الاستثمارات المحلية، موضحا ان القانون الذي تم البدء فيه منذ فترة بمساعدة مستشارين من البنك الدولي وبالجهود الفنية والإدارية العاملة في مكتب المستثمر الأجنبي يسعى لوضع خريطة متكاملة للفرص الاستثمارية المحلية وخلق آلية لتسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية وعودة الأموال المهاجرة مرة اخرى.

وبينت ان تعديلات هيكلية سيتم اتخاذها وفقا للقانون الجديد، وذلك بما يتوافق مع متطلبات القانون الإدارية.

وكان البنك السعودي الفرنسي قد صدرت عنه إحصائيات تفيد بأن الكويت لم تزد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على 800 مليون دولار خلال عقد في الوقت الذي بلغت تلك الاستثمارات خلال الفترة نفسها 10 مليارات دولار في البحرين و73 مليار دولار في الإمارات و137 مليار دولار في السعودية.

● عمر راشد

.. وتكلف بنكاً محلياً وجهات استشارية بوضع دراسة مفصلة عن السوق العقاري

أفادت مصادر «الأنباء» بأن وزيرة التجارة والصناعة بدأت خطوات عملية لدراسة أوضاع السوق العقاري من خلال تكليف بنكا محليا متخصصة واستشاريين بوضع رؤية وتصور كامل لوضع السوق العقاري ووضع الحلول اللازمة لإخراجه من أزمته الراهنة، مضيفة أن التصور الذي ستخرج به ستقدمه هذه الجهات الى الوزيرة خلال أسبوعين. وبينت أن اللجنة التي شكلها الهارون لدراسة وتنظيم العقار التي رفعت الكثير من التوصيات لتطوير أداء السوق باتت عديمة الجدوى في ظل غياب رؤية فنية ومهنية متخصصة تتم من خلالها حلحلة أوضاع السوق العقاري الذي تزداد تأزما يوما بعد آخر، خاصة أن الجهات المنظمة للسوق العقاري ممثلة في شركة المقاصة العقارية واتحاد السماسرة والبلدية تعمل كما لو كانت في جزر منعزلة.

وختمت المصادر بالقول ان التصور الجديد سيضع الكثير من الحلول العملية للبدء فيها من خلال آلية العمل التي ستعزز وضع السوق العقاري وتخرجه من حالة الركود التي تعانيها بعض قطاعاته في المرحلة المقبلة.

● عمر راشد

لجنة تعديل قانون الشركات التجارية تجتمع اليوم لتنفيذ توصيات الوزيرة بخصوص مواد القانون

كشفت مصادر لـ «الأنباء» أن اللجنة المشكلة لإجراء تعديلات على قانون الشركات والتي شكلتها وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي ستجتمع اليوم وذلك للبدء في تنفيذ تعليمات الوزيرة المتعلقة بتعديلات قانون الشركات الجديدة.

وقالت المصادر إن اجتماع الوزيرة الأول مع اللجنة تناول العديد من التوجيهات لتصحيح أوضاع الشركات والسعي نحو إنجاز تلك التعديلات خلال المرحلة المقبلة.

ولفتت الى أن اللجنة ستعمل على إنهاء التعديلات بأسرع وقت ممكن لعرضها على مجلس الوزراء للموافقة عليها وبعدها يتم عرض الأمر على مجلس الأمة لتمرير تلك التعديلات خلال دور الانعقاد المقبل. وبينت أن تلك التعديلات ستتم مراجعة الجهات المعنية بخصوصها وعلى رأسها غرفة تجارة وصناعة الكويت والشركات المساهمة لمعرفة ملاحظاتها وتضمينها قبل رفع الأمر إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه.

● عمر راشد

لأن نظيرتها الكبيرة لا تخدم سوى الأغنياء

«الإيكونومست»: البنوك الصغيرة ضرورة في الدول النامية

نصح كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي جاستين لين الدول النامية باعتماد نظامها المالي على بنوك محلية صغيرة، مؤكدا سهولة إصلاح النظم المالية في حالة وجود رؤية واضحة عن أهدافها الأساسية، مشيرا إلى أهمية إنشاء قطاع مالي يستطيع توفير خدماته للقطاعات المختلفة في الاقتصاد، معتبرا ان ذلك يعني للدول الفقيرة والنامية التركيز على تمويل المزارعين والشركات والمشروعات الصغيرة.

وأضاف الاقتصادي الدولي المرموق في دراسة تحليلية له نشرتها مؤخرا مجلة «الايكونومست» البريطانية ذائعة الصيت، أن نموذج الحجم الكبير والأكثر تقدما للبنوك وللمؤسسات المالية في العالم المتقدم لا يناسب الاسواق الفقيرة وان البنوك الصغيرة المحلية هي النموذج الامثل لتقديم الخدمات البنكية للشركات والأفراد في هذه الأسواق، ضاربا المثل بتجارب دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية والصين التي قال إنها تؤكد ذلك، حيث نجحت هذه الدول في تجنب أزمات مالية لفترات طويلة من مشوارها التنموي للتحول من دول ذات دخل منخفض إلى دول ذات دخل متوسط الى مرتفع، مبينا أن الأمر المثير هو ان ما ساعد هذه الدول كثيرا على ذلك وجود نظم مصرفية بسيطة «خالية من التعقيدات وعدم الإسراع نحو تطوير أسواقها المالية الدولية او تحرير حساباتها الرأسمالية إلا بعدما أصبحت أكثر نضجا».

وهكذا فانه لا توجد أهمية وفقا لجاستين لين، لتوسع البنوك المحلية او تضخم الأسواق المالية إلا عندما تصبح الدولة اكثر تقدما وتنتشر فيها الشركات الكبيرة والعملاقة، ويضرب مثالا لذلك ببورصة نيويورك وقال انها لم تلمع في الساحة العالمية إلا بنهاية القرن الـ 19 بعد ظهور العديد من الشركات الصناعية الكبيرة في أميركا.

كما نصح لين الحكومات والمؤسسات المالية الدولية التي تساعد الدول الفقيرة بعدم السعي لتحديث الأسواق المالية في مراحل التنمية الأولي لأي دولة. وذهب لين للقول ان جهود إنشاء أسواق مالية افريقية مثلا لم تؤت ثمارها بعد، وأضاف ان هناك عددا قليلا نسبيا من الشركات المسجلة في بورصات افريقيا جنوب الصحراء وباستثناء جنوب افريقيا فان نسبة القيمة السنوية للأسهم المتداولة الى إجمالي الناتج المحلي في افريقيا اقل من 5٪ وكذلك في أميركا اللاتينية والكاريبي اقل من10٪ في حين انها في دول الكتلة الشيوعية سابقا في أوروبا ووسط آسيا اقل من15٪ مقارنة بـ 79٪ في الدنمارك و207٪ في اسبانيا و378٪ في بريطانيا وذلك خلال عام2007.

واستبعد خبير البنك الدولي ان تصبح أسواق المال قطاعا رئيسيا في الاقتصادات الفقيرة في المستقبل القريب لكنه قال ان شركات التمويل المتناهي الصغر والمؤسسات المالية غير البنكية سيكون لها دور بارز في تمويل العائلات الفقيرة ومساعدتها لبدء مشروعات صغيرة وان أسواق المال ليست بأفضل وسيط لتوفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر احد ابرز ملامح المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية في حين تتزايد اهمية البنوك عندما يتعلق الأمر بتمويل الشركات الكبيرة، والبنوك الكبيرة لا وجود لها على خارطة طريق التنمية.

وقال إن البنوك الأجنبية الكبيرة لا تخدم سوى العملاء الاثرياء وهو ما تكشف عنه تجربة هذه البنوك في افريقيا ودول أخرى في العالم النامي في حين ان البنوك المحلية الصغيرة تقدم خدمات التمويل للمشروعات الصغيرة التي تشكل اقتصاد الدول النامية سواء بالنسبة للزراعة او الصناعة او الخدمات وهناك ما يشير الى تسارع وتيرة النمو في الدول النامية حيث للبنوك الصغيرة حصة اكبر من السوق.

وشدد جاستن لين على أن البنوك الكبيرة يمكنها الاستفادة من توسع حجم اعمالها وتنوعها وبالتالي تعزز الاستقرار ولكن البنوك المحلية تحقق هذا الاستقرار وان كان بطريقة مختلفة، وفي أميركا على سبيل المثال كان تأثر البنوك المحلية والمقدر عددها بنحو 7630 بنكا محدودا جدا بالأزمة المالية اذ واصلت تعاملاتها مع عملائها من الشركات الصغيرة، ولذلك دعا لين الحكومات لإدراك الأهمية الاستراتيجية للبنوك المحلية الصغيرة في الدول ذات الدخل المنخفض. وبالنسبة لجانب الطلب على الخدمات البنكية، قال الاقتصادي الدولي انه يتعين على الشركات في الاقتصادات النامية اثبات قدرتها على سداد القروض، اما فيما يتعلق بجانب العرض فينبغي مواصلة تحسين اجراءات الاقتراض بحيث يتم تسجيل وحصر كل المقترضين والضمانات التي تم تقديمها وتفعيل اجراءات التقاضي في حالة التعثر بكل شفافية، والمهم ايضا التخلص من البنوك صاحبة الانجازات الضعيفة سواء كانت بنوكا كبيرة او صغيرة، عالمية او محلية، وذلك عن طريق الاندماج او التصفية حتى وان وجدت السلطات الرقابية في الدول النامية صعوبة في التدخل والتصرف في اصول البنوك المتعثرة لكنها يجب ان تقوم بذلك وعلى وجه السرعة.

● إعداد: محمد البدري

ينبغي التخلص من البنوك صاحبة الإنجازات الضعيفة سواء كانت بنوكاً كبيرة أو صغيرة وذلك عن طريق الاندماج أو التصفية

إذا كانت لدى الأسواق المتقدمة مهمة إصلاح أنظمتها المالية المتطورة فإن الدول النامية بحاجة إلى مؤسسات مالية صغيرة لانتشالها من الفقر

«درايك» تفوز بمشاريع محلية بـ 155 مليون درهم إماراتي

خلدون الطبري

قال الرئيس التنفيذي لشركة «درايك آند سكل إنترناشيونال» خلدون الطبري ان الشركة فازت بمجموعة من المشاريع في الكويت بقيمة قدرها 155 مليون درهم اماراتي، وذلك في قطاع البنية التحتية الاجتماعية والثقافية والرياضية والترفيهية.

وأضاف الطبري في بيان صحافي ان «دريك اند سكل» الرائدة إقليميا في مجال أنظمة التصميم والهندسة والبناء المتكاملة، الخاصة بالأعمال الميكانيكية والكهربائية والصحية والمقاولات المدنية والمياه والطاقة، ستتولى تنفيذ جميع الأعمال الميكانيكية والكهربائية والصحية لمشروع منشأة حكومية، ومجمع رياضي، ومسجد، ومؤسسة للمطبوعات.

وأشار الى انه ووفقا لتقرير البنية التحتية لدولة الكويت عن الربع الثاني من عام 2011، فإن ثمة عددا كبيرا من المشاريع العمرانية في الكويت بانتظار التنفيذ خلال هذا العام، مؤكدا بأن القطاع الخاص على استعداد للعب دور ريادي على صعيد تنفيذ أعمال التطوير الخاصة بمشروع مترو الكويت والتي تبلغ قيمتها 7 مليارات دولار، بالإضافة إلى الأعمال المرتبطة بعدد من مشاريع توليد الكهرباء، ومشاريع التطوير السياحي في جزيرة فيلكا والبالغة قيمتها 3 مليارات دولار، فضلا عن إعادة تطوير مطار الكويت، مشيرا الى انه من المتوقع أن يشهد قطاع البناء في الكويت نموا حقيقيا وثابتا في الفترة بين 2010 و2014 بمعدل وسطي قدره 2,36٪.

وقال الطبري: إننا نتوقع نموا تدريجيا ومطردا للشركة في الكويت منذ عملية الاستحواذ على شركة «دريك آند سكل الكويت» في شهر ديسمبر من العام 2009، مضيفا بأننا نستعرض مشاريع التطوير العمراني في هذا البلد، حيث نقوم بشكل فاعل بتحديد الفرص الأكثر ملاءمة لمجموعة الخدمات التي نقدمها.

من جهته، أفاد مارك أندروز، العضو المنتدب في قسم خدمات الهندسة الميكانيكية والكهربائية والصحية في شركة «درايك آند سكل إنترناشيونال»، بأن «سوق خدمات الهندسة الميكانيكية والكهربائية والصحية في الكويت آخذ في النمو، وكذلك الأمر بالنسبة إلى العلاقة المشتركة بين المطورين، ومستشاري التصميم، والمقاولين المعنيين بسلسلة العمليات المختلفة التي تضفي قيمة على قطاع البناء. لذا، تسعى شركة «دريك آند سكل إنترناشيونال» باستمرار لإشراك أفراد رئيسيين في قسم التوريد لديها ضمن عملية التصميم، بحيث يكون لمساهمتهم قيمة مضافة على المشاريع».